طهران تعتبر انها «لا تحتاج» للتعامل مع واشنطن بشأن الوضع في العراق

محللون: السعودية «مستعدة لعمل اي شيء» في المواجهة الامريكية مع ايران

لندن ـ «القدس العربي»:

نقلت صحيفة «لوس انجليس» عن اكبر دبلوماسي ايراني في العراق قوله ان بلاده ليست بحاجة للتواصل مع الولايات المتحدة من اجل تعزيز الاستقرار في العراق، لان طهران بدأت قنواتها الخاصة للتحاور مع العراقيين.

وقال السفير كاظمي قمي ان نتائج وتوصيات مجموعة دراسة العراق، التي ترأسها جيمس بيكر ولي هاميلتون واوصت بداية الشهر الحالي بالتحاور مع كل من ايران وسورية، ليست مهمة، ورفض اقتراح اللجنة، مؤكدا ان ايران لم تنتظر توصيات بيكر او اي شخص لكي يعرضوا حوارا مع ايران. وفي تعليق لمسؤول في وزارة الخارجية الامريكية لم تذكر الصحيفة اسمه، اتهم الحكومة الايرانية بالازدواجية وان تصريحات السفير لا تعبر عن حسن نية لدى السلطات الايرانية.

وكانت مجموعة بيكر ـ هاميلتون قد اوصت بحملة دبلوماسية تتضمن ايران وسورية للبحث عن حل للأزمة العراقية. واكد السفير الايراني الذي تحدث مع اول صحيفة امريكية ان بلاده تقيم علاقات قوية مع كل من سنة وشيعة العراق، كما ان طهران دعمت حكومة الوحدة الوطنية التي جمعها السفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد، وخطة المصالحة الوطنية. وقال ان ايران تحترم كل مكونات الطيف العراقي قائلا ان علاقات بلاده ليست مقتصرة على الشيعة العراقيين. وفي الوقت الذي تقدم فيه ايران النفط المكرر للعراق وكميات من الطاقة الكهربائية ومنافذ على الخليج العربي فانها مستعدة لتدريب وتسليح الجيش العراقي، ولديها استعداد للمشاركة في التعاون الامني لتحديد الجماعات الارهابية والقضاء عليها. وكان قمي قد خدم كقنصل لبلاده في ولاية هيرات الايرانية قبل ان ينتدب كأول سفير لايران في العراق منذ 25 عاما. وقال ان مساعدة ايران للعراق لا علاقة لها بامريكا وكون ايران ترغب بارضاء واشنطن ولكن لان خدمة العراق هي خدمة للمصالح الامريكية.

وقال ان الامن في العراق سيجرد القوى الاجنبية من اي مبرر للبقاء في البلاد، كما انه سيحرم الارهابيين من منطقة آمنة لهم. ورفض الاتهامات التي تقول ان ايران تقوم بتعزيز عدم الاستقرار ومفاقمة النزاع حيث اتهم بطريقة غير مباشرة حلفاء امريكا السنة في المنطقة، قائلا ان معظم المعتقلين في السجون العراقية من الايرانيين بل من دول معينة. وقال ان بعض المعتقلين جاؤوا من باكستان وافغانستان ولكن الغالبية العظمى منهم جاؤوا من الدول العربية. وفي الوقت الذي يشير عدد من المراقبين ان الايرانيين يتركون سفارتهم بسهولة دون الخوف من الاختطاف والقتل، الا ان اخرين يعتقدون ان هناك مبالغة بالدور الايراني في العراق وان اي حديث عن اهمية ايران يهدف الى اعطاء طهران مبررا للضغط، ولا يخفي عدد من المراقبين ان تعزيز قوات جيش المهدي التابعة لمقتدى الصدر، وقوات بدر التابعة لعبد العزيز الحكيم له علاقة بالدعم الايراني لهما. واكد نائب في البرلمان ان الجماعتين لديهما الكثير من المال والسلاح الذي لم يتم الحصول عليه بطريقة ذاتية. ويقول مسؤولون عسكريون امريكيون ان بعض العبوات المتفجرة تشبه تلك التي يستخدمها حزب الله اللبناني في محاولة للاشارة الى ان مصدرها واحد وهو ايران.

الدور السعودي

والدور الايراني في العراق اصبح موضوعا مفتوحا للنقاش العام في السعودية التي باتت تخشى من ايران، كما كشفت صحيفة «نيويورك تايمز» عن الجدل المحتدم في الاوساط السعودية حول التأثير الايراني في العراق والذي لم يعد مقتصرا على الجلسات الخاصة، بل صار علنيا. وقالت الصحيفة ان الموضوع المثار للنقاش سواء بين المسؤولين السعوديين او في الحوارات العابرة هو تزايد التأثير الايراني في العراق. ونقلت عن تصريحات كتبها محرر موقع «السلفي» الذي يصف نفسه بالمعتدل ان ايران باتت اكثر خطورة من اسرائيل. وكتب قائلا ان الثورة الايرانية جاءت لإعادة احياء التأثير الفارسي في المنطقة، وهذا هو صدام الحضارات الحقيقي. ويعتقد الكثيرون في السعودية ان مواجهة مع ايران باتت شبه محتومة. وفي الاسابيع الاخيرة اعلنت السعودية عن نيتها بداية مشروع نووي للاغراض السلمية، كما استقبل المسؤولون السعوديون، رئيس جمعية العلماء المسلمين العراقيين، الشيخ حارث الضاري.

وبحسب محلل امريكي من «نيو امريكان فاونديشين» فان السعوديين هم الوحيدون في المنطقة الذين يحاولون بناء ما اسماه التوازن الاستراتيجي في المنطقة مع ايران. ولكن الجمهورية الاسلامية التي لم تعد فقط موضوعا للنقاش العام، باتت تؤثر على الرؤى والاستراتيجيات الخارجية للسعودية، فقد اعتبرت الصحيفة ان استقالة تركي الفيصل من منصبه بطريقة مفاجئة جاءت بسبب الخلافات مع بندر بن سلطان حول الطريقة التي يجب ان تتعامل فيها السعودية مع ايران. ويعتقد ان الامير بندر، مستشار الامن القومي، يحبذ سياسة قاسية ومواجهة مع ايران، فيما يحبذ الامير تركي مدخلا دبلوماسيا للتعامل مع طهران. ولكن تعيين عادل الجبير، الذي يعتبر رجل الملك عبدالله الآن في امريكا، سفيرا خلفا لتركي، لا يعني ان الجبير يشارك الامير بندر الموقف من ايران، فهو سيقوم بتطبيق مواقف وتعليمات الملك عبدالله.

وينقل مقربون من العائلة المالكة ان الامير تركي قام بالضغط في واشنطن من اجل تجنب مواجهة عسكرية مع ايران واستبدال ذلك بمدخل اكثر دبلوماسية. كما اعترف احد افراد العائلة المالكة ان الملك عبدالله، قدم لنائب الرئيس الامريكي ديك تشيني خطة تهدف لرفع انتاجية السعودية والتأثير على اسعار النفط مما يسبب اثارا اقتصادية سيئة لايران.

وفي الوقت الذي يختلف فيه الساسة السعوديون حول ايران يرى الكثير من السعوديين ان موقف الرياض من العراق اثر على دورها في المنطقة، فلم تعد فاعلة لا في العراق او فلسطين ولا لبنان، وتركت الحلبة للايرانيين. ونقلت عن اكاديمي سعودي ان الجميع متفقون على ان حكومة الرياض مستعدة لعمل اي شيء ترغبه امريكا، مما يعني ان اجندة الحكومة وامريكا ستقود السعوديين للجحيم كما يقول.

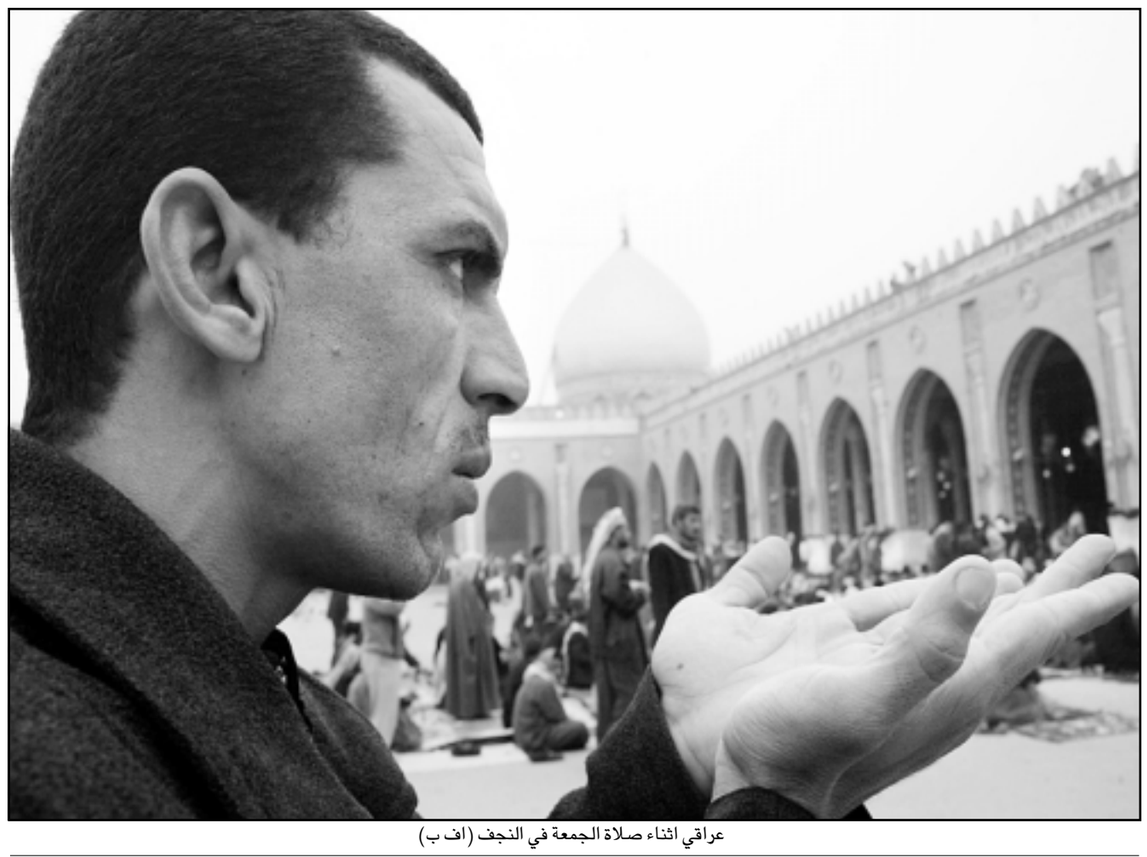

عراقي اثناء صلاة الجمعة في النجف (اف ب)

مراقبون: العراق ينتظر عاما اكثر صعوبة وسط تجاذب اقليمي وتناحر مذهبي وتغيير امريكي

بغداد ـ من اسعد عبود:

يواجه العراق في السنة الرابعة بعد سقوط نظام صدام حسين، احتمالات شتى تهدد مستقبله، مع عملية شراكة سياسية مستعصية وتدهور الاوضاع الامنية وتصاعد التوتر المذهبي وسط تجاذبات اقليمية تتزامن مع استعداد واشنطن لتغيير استراتيجيتها.

وقال وزير النفط السابق ابراهيم بحر العلوم ان «العملية السياسية تعرضت للخطر (...) كانت في مهب الريح لكن التغيير في الاستراتيجية الامريكية قد يكون نافعا لحمايتها».

واضاف الوزير السابق في العام الرابع منذ الاطاحة بنظام صدام حسين ان «هناك صراعا سياسيا وليس طائفيا، يمكن حله عبر تفاهم اقليمي ودولي انما بمبادرة عراقية».

وتابع ان «تقرير لجنة بيكر ـ هاملتون يتضمن نقاطا ايجابية. انها فرصة جديدة لتغيير الاستراتيجية الامريكية ونقل الملف الامني الى العراقيين».

وشدد على «ضرورة فتح حوار مع ايران وسورية والسعودية بمبادرة محض عراقية».

وحذر التقرير الذي اعدته مجموعة يرئسها وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر والنائب السابق لي هاملتون من انه «اذا لم تحرز الحكومة العراقية تقدما جوهريا نحو تحقيق اهداف المصالحة الوطنية والامن وحسن الادارة، فعلى الولايات المتحدة ان تخفض دعمها السياسي والعسكري والاقتصادي» لها.

وتابع بحر العلوم «اذا نجحت الجهود في تحجيم العنف فسينعكس ذلك على باقي الملفات» في المنطقة، في اشارة الى الملفين اللبناني والفلسطيني مشيرا الى «انها فرصة جديدة للعراق لمراجعة المواقف السابقة يجب استثمار الدعم الاقليمي والدولي».

وعبر عن اعتقاده بان «خطورة الاوضاع تدفع الاطراف المعنية الى التعاون».

وتعاني المؤسسات الجديدة الناجمة عن انتخابات واستفتاء، مثل البرلمان والحكومة والدستور، من اوضاع هشة وصعوبات في ترسيخ ركائزها رغم ما اكتسبته من شرعية.

كما انها تواجه تحديات سياسية وامنية محليا واقليميا وخصوصا مع اندلاع اعمال القتل المذهبية الطابع وانعكاساتها على المنطقة.

وبعد عام على انتخابات شاركت فيها اطراف كانت رفضت خوض معركة مماثلة قبل سنتين، تراوح العملية السياسية مكانها بينما وصلت الشراكة في المؤسسات الدستورية في اطار العملية السياسية الى ما يشبه الطريق المسدود.

فما تعتبره الاكثرية الشيعية والكردية حقا يكرس حجمها وتأثيرها، تراه الاقلية من العرب السنة انتقاصا من دورها.

وبلغت حال التأزم السياسي الذروة مع تهديد اكبر كتل العرب السنة في البرلمان بالانسحاب من العملية السياسية «وحمل السلاح» اذا اقتضى الامر في حال عدم تحقيق «التوازن» في القرارين الامني والسياسي.

وانتقلت الى المحيط المجاور، شكاوى العرب السنة وابرزها التذمر من الميليشيات الشيعية والدعوات المتصاعدة التي تطالب بحلها كما فعل قادة دول مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم في الرياض في العاشر من الشهر الحالي.

وفي هذا السياق، قال خبير في العلاقات الدولية ان «التدخل العربي يجب الا يكون استفزازيا اي يكون داعما لطرف دون اخر».

واضاف رافضا ذكر اسمه «يجب على العرب الا يتعاملوا مع العراق كما تفعل ايران وتركيا. فهؤلاء غرباء في نهاية الامر والعراقيون عرب بغالبيتهم بغض النظر عن المسميات الطائفية».

وانعكست قضايا العراق الداخلية من امنية وسياسية ومسألة بقاء القوات الامريكية من عدمه، تجاذبات بين دول الجوار وخصوصا في ظل تصاعد مرحلة استقطاب شديدة الخطورة بين مختلف القوى التي تملك وسائل التأثير في الاوضاع المضطربة اصلا.

وقد تعقدت الامور الى درجة دفعت واشنطن الى الاستعانة بـ«الاصدقاء» من القوى الاقليمية الحليفة مطالبة اياها بالتدخل لدى العرب السنة لاقناعهم بمواصلة العملية السياسية رغم «خيبات الامل».

وكانت قوى العرب السنة اعلنت قبل فترة انها ستواصل «مسيرة الشراكة» التي بدأتها لكنها شددت على ضرورة ان تتخذ الحكومة قرارا بحل الميليشيات، الامر الذي يتردد المالكي في اقراره تحسبا لعواقبه وما قد يجره من مصاعب اضافية تغرق الحكومة اكثر فاكثر في مستنقع الخلافات الداخلية.

واعتبر استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد حافظ حسين ان «المشكلة تكمن في عدم توصل المرجعيات بانواعها وتحديدا الدينية، الى توافق للخروج من الازمة».

وقال ان «تقرير بيكر ـ هاملتون لا يحل مشكلة العراق طالما انه مجموعة توصيات ولصاحب القرار ان يأخذ بها او لا يأخذ. فهو يشكل حلا لمأزق القوات الامريكية وفي حال تطبيقه فسيقلل من خسائر الامريكيين».

ورأى ان التقرير يشكل «براءة ذمة بمعنى ان واشنطن قامت بما يتوجب عليها والآن جاء دور العراقيين. كما انه لا يخلو من تهديد بوقف الدعم».

واشار حسين الى ان «اشراك سورية وايران كما يطالب التقرير ليس حلا جذريا للعلاقات بين واشنطن ودمشق وطهران انما نقطة تحول بسيطة من شانها اغراء البلدين بالعدول عن المساهمة في تدهور الاوضاع الامنية».

واكد ان «هاتين الدولتين لا يهمهما كثيرا تردي الاوضاع انما كسر شوكة الولايات المتحدة».

اما على صعيد الامن، فقد انفلتت الامور من عقالها بعد تفجير مقر الامامين علي الهادي والحسن العسكري في سامراء في 22 شباط/فبراير الماضي وما اسفر عنه من تخبط عشوائي ساهم في تغذية الاتهامات للحكومة بانها تدعم الميليشيات و«فرق الموت». ورغم شراسة التناحر المذهبي، لم تتدهور الحال الامنية حتى الآن بشكل لا يحمد عقباه. ويعترف الجميع وخصوصا رئيس الوزراء نوري المالكي ان «المشكلة سياسية وليست امنية». وفي هذا السياق، اطلق المالكي منتصف العام مبادرة المصالحة الوطنية التي تتضمن محطات عدة مثل مؤتمرات للعشائر وفعاليات المجتمع المدني والقوى السياسية لكن الامور ما تزال تتعثر في غياب اتجاه واضح للالتزام بنتائج هذه التجمعات. (رويترز)

زيادة حجم الجيش الامريكي تتطلب وقتا ومالا

واشنطن ـ من جيروم برنار:

تتطلب زيادة حجم الجيش الامريكي التي ينوي اجراءها الرئيس الامريكي جورج بوش، وقتا ومالا وجهدا متزايدا في الاستدعاء الصعب للجنود بسبب النزاع في العراق.

ويتطلب استدعاء وتدريب الاف المجندين الجدد، سنوات ولن يكون له انعكاس فوري على الانتشار في العراق. لكن القيادة العسكرية ترى ان الامر يتعلق بالتخطيط على الامد الطويل تحسبا لصراعات في اماكن اخرى من العالم في المستقبل.

وقال الجنرال بيتر بايس رئيس هيئة الاركان المشتركة للجيوش الامريكية، ان انشاء فرقة جديدة (10 الاف الى 15 الف عسكري) يتطلب «سنتين»، منذ لحظة اتخاذ القرار حتى جهوزية الفرقة.

ويتعلق تجنيد الاف العسكريين الاضافيين بالقوات البرية وبمشاة البحرية (المارينز)، وهما قوتا الجيش الامريكي اللتان اصبحتا على وشك استنفاد طاقتيهما بسبب وتيرة عملهما بسبب العمليات في العراق وافغانستان.

في المقابل، ستحافظ القوات الجوية والبحرية على مستواها الحالي.

وتضم القوات البرية اليوم نحو 507 الاف عسكري يفترض ان يصبحوا 512 الفا قريبا، بعد الزيادة المؤقتة بمقدار ثلاثين الف عسكري التي تقررت في 2001.

وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» ان هذا العدد رفع في الخطة الى 540 الفا.

وذكر قائد سلاح البر الجنرال بيتر شوميكر الاسبوع الماضي ان القوات البرية تستطيع استيعاب بين ستة وسبعة الاف مجند اضافي سنويا.

وانخفض عديد القوات البرية الامريكية خلال 35 عاما من مليون ونصف المليون عسكري ابان حرب فيتنام الى 800 الف في الثمانينات ليصبح 500 الف اليوم.

وذكر الجنرال ريتشارد كودي نائب رئيس هيئة اركان القوات البرية لشبكة «سي ان ان» الامريكية الاربعاء «بعد حرب الخليج الاولى قمنا بخفض حجم قواتنا البرية نحو 40 %».

من جهتها تعد قوات مشاة البحرية الامريكية 180 الف عسكري، والزيادة المقترحة التي ستنالها بحسب وسائل الاعلام هي بحدود خمسة الاف.

وهذه الزيادة تكلف مالا في وقت تتزايد فيه النفقات على العمليات في العراق بشكل كبير وتعدت 350 مليار دولار.

وحسب تقديرات نقلتها وسائل الاعلام عن وزارة الدفاع الامريكية (البنتاغون)، تبلغ كلفة تجنيد عشرة آلاف عسكري اضافي 1,2 مليار دولار سنويا.

ويمكن ان تسبب هذه الكلفة خلافات بين ادارة الرئيس جورج بوش والديموقراطيين الذين يستعدون لتولي رئاسة مجلس الشيوخ (الكونغرس) في كانون الثاني/يناير المقبل بعدما فازوا في الانتخابات النيابية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

واعلن السناتور الديموقراطي جاك ريد الاربعاء ان «طلب الرئيس الان زيادة (عدد العسكريين) يحتاج الى متابعة ورصد اموال في الميزانية لدفع رواتب هؤلاء الجنود الاضافيين».

وقد تدخل زيادة حجم الجيش الامريكي في مشروع موازنة العام 2008 التي ستقدمها ادارة الرئيس بوش مطلع شباط/فبراير المقبل الى الكونغرس.

وبدوره لن يكون تجنيد الاف المجندين الاضافيين سهلا في وقت يواجه فيه الجيش الامريكي مصاعب في جذب الشبان الامريكيين بسبب انخفاض نسبة البطالة والصراع الدامي في العراق.

وفشلت القوات البرية في 2005 في سد حاجاتها من المجندين.

وفي العام 2006 نجحت في سد حاجتها لكن مع زيادة المخصصات، ورفع الحد الاعلى للسن وتخفيض شروط التجنيد على الصعيدين البدني والعلمي.

ويبقى الولاء الوطني. ويقول الجنرال كودي «هذا يجب ان يكون جهدا من كل امريكا. ففي المحصلة، انها قضية الدفاع عن هذا البلد الكبير».

واضاف «ستكون معركة طويلة وليس فقط في العراق وافغانستان».

بدء تنفيذ حزمة الدعم الاممي للقوات الافريقية خلال ايام

الحكومة السودانية تنفي قبولها نشر قوات دولية في دارفور

الخرطوم ـ «القدس العربي»:

نفت الحكومة السودانية ما تناقلته وكالات الانباء امس عن قبولها نشر قوات دولية في دارفور واتفقت تصريحات المسؤولين السودانيين بأن السودان ابدى موافقته على المرحلتين الأوليين من الدعم اللوجستي التقني للقوة الأفريقية، ولكنه كان يعارض المرحلة الثالثة التي تنص على رفع عدد هذه القوة. واتفق المسؤولون على ان السودان لم يوافق سوى على المرحلتين الأوليين اللتين تنصان على تقديم الأمم المتحدة دعما لوجستيا وفنيا إلى القوة الأفريقية المؤلفة من سبعة آلاف عنصر والتي تعاني من ضعف التمويل.

من جانبه قال موفد عنان إلى السودان احمد ولد عبد الله للصحافيين بعد أن التقى الرئيس السوداني عمر البشير في الخرطوم إن البشير «وعد بالرد خطيا على رسالة الأمين العام التي سلمته إياها».

ومن المنتظر ان يبدأ الايام القادمه تنفيذ المرحلة الاولى من حزمة الدعم الفني واللوجستي والاستشارى المقدم من الامم المتحدة للقوات الافريقيه بدارفور والذي يستمر حتي نهاية الشهر الحالي فيما يبدأ مطلع العام الجديد انفاذ الحزمة الثانية. وقال السفير الصادق المقلي مدير ادارة السلام بالخارجية منسق الجانب السوداني في الآلية الثلاثية بين الحكومة والامم المتحدة والاتحاد الافريقي ان تنفيذ حزمة الدعم اللوجستي والفني والاستشاري يأتي في ضوء اجتماع اديس ابابا في السادس عشر من تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي ومقررات اجتماع مجلس السلم والامن الافريقي في الثلاثين من تشرين الثاني (نوفمبر) بابوجا.

واضاف ان الآلية الثلاثية ستعقد اجتماعها الثاني غداً بوزارة الخارجية لمناقشة بدء تنفيذ الحزمة التي تتكون في مرحلتها الاولي من 105 من العسكريين و33 من الشرطة و45 من الخبراء المدنيين بجانب معدات لوجستية وفنية في مجالات الاتصالات وغيرها مضيفاً انه سيتم نشرها في دارفور تحت قيادة الاتحاد الافريقي.

واكد المقلي لسونا جاهزية الحكومة واستعدادها التام للتعاون مع الامم المتحدة والاتحاد الافريقي وتقديم كافة المساعدات في سبيل تنفيذ حزمة الدعم اللوجستي المقدمة من الامم المتحدة للاتحاد الافريقي.

على صعيد آخر قال عضو بارز في مجلس الامن الدولي، ان المجلس يفتقر الى الوحدة والارادة السياسية لفرض عقوبات على عدد أكبر من الافراد، الذين يعوقون عمليتي السلام في ساحل العاج والسودان.

وأضاف، اداماتيوس فاسيلاكيس، مندوب اليونان في الأمم المتحدة امس الاول، ان لجنتي مجلس الامن المكلفتين بمراقبة عملية السلام في كلتا الدولتين تلقتا قوائم بأسماء أفراد يوصى بفرض عقوبات عليهم، غير أنهما لم تتخذا أي تحرك. وذكر، فاسيلاكيس، هذه الملاحظات في تقرير نهائي للمجلس حول نشاطاته كرئيس للجنتي العقوبات على السودان وساحل العاج، وتنتهي اخر هذا الشهر ولاية فاسيلاكيس في هذا المقعد بمجلس الامن، المؤلف من 15 عضوا، ومدتها عامان.

ومضى فاسيلاكيس يقول، ان المجلس فرض في نيسان (ابريل) الماضي عقوبات على أربعة أفراد متهمين بعرقلة السلام في دارفور، لكنه منذ ذلك الحين لم يستطع الاتفاق على فرض عقوبات على أحد آخر، بالرغم من تفاقم العنف هناك.

واشار الى انه في الوقت الذي أراد فيه بعض أعضاء المجلس اتخاذ اجراءات ضد أفراد اخرين، أكد البعض الآخر أن لجنة السودان «يجب أن تضع في اعتبارها الحساسيات السياسية، وأن تكون اكثر تناغما مع المبادرات الدبلوماسية الجارية لمعالجة الوضع في دارفور».

وأضاف، ان اللجنة لم تتخذ بعد مزيدا من الاجراءات «نظرا للافتقار لوحدة الهدف والارادة السياسية اللازمة لاتخاذ قرار وتحديد أشخاص على قوائمها». ويقوم أفراد من أعضاء المجلس او خبراء من الخارج بتجميع القوائم.

ولم يحدد فاسيلاكيس، دولاً بعينها، لكن الصين كانت قد شككت فيما سبق في الحاجة الى فرض عقوبات على ساحل العاج، فيما تساءلت هي وروسيا وقطر عما اذا كانت العقوبات الاضافية ستحقق السلام في دارفور.

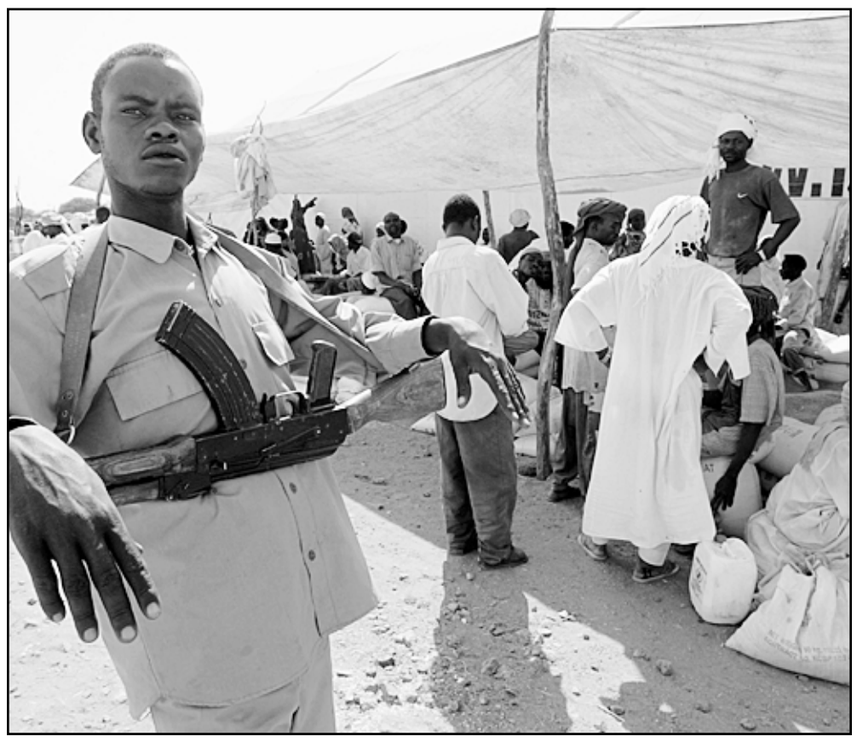

شرطي سوداني يحرس لاجئين في دارفور اثناء استلامهم معونات غذائية (اف ب)

اليمن: عدد اللاجئين الأفارقة يتصاعد هذا العام مع تفاقم الأزمة في الصومال

صنعاء ـ «القدس العربي» ـ من خالد الحمادي:

ذكرت مصادر رسمية يمنية أمس أن نحو 14 لاجئا صوماليا لليمن لقوا حتفهم غرقاً في مياه خليج عدن خلال الأيام القليلة الماضية.

ونسب موقع (26 سبتمبرنت) الاخباري الرسمي الى مصادر رسمية في محافظة شبوة (495 كيلو مترا جنوب شرق صنعاء) قولهم ان «أربع عشرة جثة صومالية تم العثور عليها في ساحل منطقة انبح، منها ثماني جثث لنساء وخمس لرجال وجثتان لطفلين».

ورجحت أسباب وفاتهم الى قيام مسؤولي القارب التابع لشبكة تهريب البشر من الصومال الى اليمن، باجبار هؤلاء اللاجئين على النزول من قاربهم الى مياه الشاطئ اليمني في شبوة قبل وصولهم الى اليابسة هربا من القاء القبض على هؤلاء المهربين من قبل السلطات الأمنية اليمنية.

وقال المصدر «ان أحد القوارب التي تنشط في تهريب النازحين من القرن الافريقي الى اليمن قامت باجبار الضحايا على النزول في عرض البحر بعيداً عن الشاطئ مما أدى الى غرقهم ووفاتهم»، وهي الطريقة التي يتم اتباعها في أغلب عمليات تهريب اللاجئين الصوماليين الى اليمن بطرق غير مشروعة.

الى ذلك ذكرت المصادر الرسمية أن شرطة خفر السواحل اليمنية تمكنت من ضبط أكثر من 2200 متسلل من منطقة القرن الأفريقي، أغلبهم صوماليون، خلال النصف الأول من الشهر الجاري بينهم أكثر من 850 امرأة وطفلا.

وأوضحت أن نحو 200 لاجئ ممن تم ضبطهم يحملون الجنسية الاثيوبية بينما بقيتهم من الصوماليين، وأن جميعهم ضبطوا في شواطئ محافظة شبوة، التي عادة ما يصل الى شواطئها اللاجئون الصومالون، بحكم بعد موقعها عن نطاق عمل خفر السواحل اليمنية وقربها للسواحل الصومالية وبالذات ميناء بوصاصو.

وكانت الأجهزة الأمنية اليمنية ألقت القبض قبل ثلاثة أيام على قاربين صوماليين من التي تنشط في تهريب النازحين من القرن الأفريقي الى اليمن، حيث تم ضبطها مع أربعة بحارة يحملون الجنسية الصومالية.

وأكدت المصادر اليمنية أن عدد اللاجئين الأفارقة غير الشرعيين لليمن الذين تم ضبطهم في الشواطئ اليمنية منذ بداية العام الجاري بلغ أكثر من 26 ألف شخص من الجنسيتين الصومالية والاثيوبية، في حين لقي 387 شخصاً مصرعهم غرقاً في مياه خليج عدن خلال نفس الفترة، اضافة الى 167 مفقوداً لم تتمكن المنظمات المحلية والدولية من معرفة مصيرهم.

وكانت مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ذكرت أنه بالاضافة الى عدد الضحايا المذكور آنفا، التهمت اسماك القرش نحو 826 لاجئا في عرض البحر أثناء محاولتهم اللجوء غير المشروع الى اليمن هذا العام.

وعلمت «القدس العربي» من مصادر متعددة أن عدد اللاجئين الصوماليين لليمن ارتفع بشكل ملحوظ مع تصاعد المواجهات المسلحة بين قوات اتحاد المحاكم الاسلامية الصومالية من جهة وقوات الحكومة الانتقالية من جهة أخرى، والتي دفعت بالكثير من الصوماليين الى اللجوء عبر مياه خليج عدن هربا من ويلات الحرب التي تطحن بالبلاد منذ 16 عاما ويشتد اوارها بين فترة وأخرى كلما تصاعدت الخلافات بين قيادات الأطراف المتناحرة في الصومال.

وكانت القيادة اليمنية حاولت ردم الفجوة المتصاعدة بين قيادة المحاكم الاسلامية والحكومة الانتقالية من خلال دعوة قيادة الطرفين الى عقد مباحثات ثنائية عبر الوسيط اليمني في العاصمة الشتوية اليمنية عدن الأسبوع الماضي، رعاها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح شخصيا، وأعلن الطرفان السبت الماضي عن التوصل الى اتفاق يقضي باتخاذ الحوار وسيلة لاحتواء الأزمة الصومالية ووضع حد لاستمرار ويلات الحرب، غير أن هذا الاتفاق لم يجد طريقه للتنفيذ على أرض الواقع.